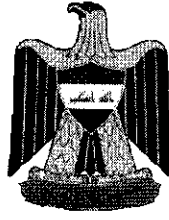


كو<sup>٧</sup>مارى عيراق  
داد كاي بالآي ئيتتياحي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٧٣/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢١ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة جعفر ناصر حسين واكمر طه محمد واكمر احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن ومحمد رجب الكبيسي المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي: (ب . ح . ع) – وكيلها المحامي (م . أ . ع).

المدعى عليه: ١. رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات/

أضافة لوظيفته – وكيله الموظف الحقوقي (أ . ح . ع).

٢. رئيس الهيئة الوطنية العليا للمسائلة والعدالة/ أضافة لوظيفته

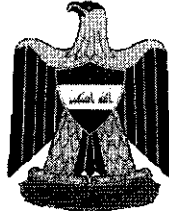
وكيله الموظف الحقوقي (أ . أ . ج).

#### الإدعاء:

أدعى وكيل المدعية أنه بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٦ أصدر مجلس المفوضيين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قراره المرقم (ح/١١٢١/١٨) في ٢٠١٨/٨/١٦ بأعلان نتائج الفائزين في انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٨ ومنهم المرشح (ع . ي . ح . ل) عن ائتلاف النصر في محافظة صلاح الدين ولأن القرار المذكور مخالف للمواد (٧/أولاً) و(٧/ثانياً) و(١٣/ثانياً) من الدستور ولأن المذكور احد قادة تنظيم القاعدة الارهابي ومتهماً بالعديد من القضايا مثل حادثة أقتحام مجلس محافظة صلاح الدين وحادثة اغتيال المقدم (أ . ص . ف) وحوادث اخرى ورغم أن اسمه ورد بالاعترافات وصدرت مذكرة امر قبض ضده بأسم

سارة

كو٧مارى عىراق  
داد كاي بالآى ئىتتىحادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٧٣/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

( ع . مجهول اسم الاب) وأن المذكور عمل رئيساً لمجلس محافظة صلاح الدين وتمت أقالته عام ٢٠١٣ لهروبه نتيجة صدور أوامر بحقه ولأن المرشح المذكور من المطلوبين للقضاء عن جريمة الهجوم على مجلس محافظة صلاح الدين والتي راح ضحيته أكثر من (٥٠) شهيد ومنهم زوج المدعية الشهيد (ح . ع . م ) الذي استشهد في الحادث وجريمة قتل المجني عليه (أ . ص . ف ) كما صدر بحقه أمر قبض وفق المادة (٢٨٩) عقوبات عن جريمة تزوير قرارات ومخاطبات نسبت زوراً للقضاء. وأنه اختار الهرب وسبق للهيئة القضائية للانتخابات في محكمة التمييز الاتحادية وبقرارها المرقم (٥٨/أستئناف/٢٠١٤) في ٢٠١٤/٣/٣١ أن اعتبرت المرشح (ع . ي . ح . ل ) فاقداً لشرط حسن السيرة والسلوك. وبين وكيل المدعية أن عضوية الشخص المذكور في مجلس النواب والحصانات والامتيازات التي تمنح الترشيح له حرية التنقل، وطلب من المحكمة أستبعاد المرشح من قوائم الفائزين وعدم المصادقة على فوزه. وقد تم تبليغ المدعى عليهما إضافة لوظيفتهما بعريضة الدعوى ومستنداتها فأجاب عليها المدعى عليه الأول إضافة لوظيفته بلائحته المؤرخة ١٢ / ٩ / ٢٠١٨ أن مجلس المفوضين وبقراره رقم (١٢) في ١٦ / ٨ / ٢٠١٨ برد الشكوى كون المرشح لم يصدر بحقه حكم جزائي مكتسب الدرجة القطعية وأنها ارسلت أسماء المرشحين الى مديرية التسجيل الجنائي للتحقق من كون المرشح غير محكوم بجريمة مخلة بالشرف ولم يرد اسمه ضمن المرشحين المؤشرة بحقهم قيود جنائية. وأن قرارات مجلس المفوضين هي قرارات غير باتة وقابلة للطعن أمام الهيئة القضائية للانتخابات. وطلب رد الدعوى، اجاب وكيل المدعى عليه الثاني بلائحته المؤرخة ١٠ / ٩ / ٢٠١٨ التي جاء فيها أن هيئة موكله جهة كاشفة عن المشمولين بقانون الهيئة ورسم القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨

سارة

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt\_iraq@yahoo.com

Po.box55566

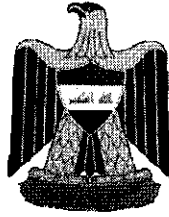
المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف- ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦

كوٲماری عیراق  
داد كای بالآی نیئتیحادی



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

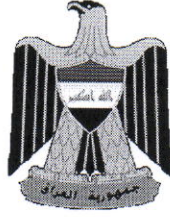
العدد: ١٧٣/اتحادیة/اعلام/٢٠١٨

طریقاً للطعن بقراراتها. وأن المحكمة الاتحادیة العلیا غیر مختصة بالدعوی وأن هیئة موكله اصدرت قراراً بعدم توفر معلومات تشير الی شمول (ع . ی . ح . ل ) بأجراءات قانون المسائلة والعدالة وطلب رد الدعوی. وفي الیوم المعین للمرافعة دعت المحكمة الطرفین فحضر وکیل المدعیة ووكیلا المدعی علیهما كمر وکیل المدعیة عریضة الدعوی وطلب الحكم بموجبها اجاب وکیلا المدعی علیهما نكر ما ورد باللائحة الجوابیة ونطلب رد الدعوی وكرر وكلاء الطرفین اقوالهما وختمت المحكمة المرافعة وأصدرت قرار الحكم التالي علناً.

#### قرار الحكم :

لدى التدقیق والمداولة من المحكمة الأتحادیة العلیا وجد أن المدعیة وبواسطة وکیلها تطعن بقرار مجلس المفوضین فی المفوضیة العلیا المستقلة للانتخابات المرقم (ح/١٨/١١٢١) المؤرخ ٢٠١٨/٨/١٦ بأعلان نتائج الانتخابات فی انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٨ ومنهم المرشح (ع . ی . ح . ل ) عن ائتلاف النصر فی محافظة صلاح الدین بأدعاء أن المذكور احد قادة التنظيم الارهابی واحد المطلوبین للقضاء بجریمة الهجوم علی مجلس محافظة صلاح الدین عام ٢٠١١ راح ضحیته اكثر من (٥٠) شهید ومنهم زوجها الشهید (ح . ع . م . ٠) وطلب وکیل المدعیة أستبعاد المرشح (ع . ی . ح . ل ) من قوائم الفائزین وعدم المصادقة علی فوزه. وتجد المحكمة الاتحادیة العلیا أن الطلب بعدم المصادقة علی نتیجة الانتخابات للمرشح غیر وارد لان المحكمة الاتحادیة العلیا قد صادقت علی نتائج الانتخابات العامة لمجلس النواب وفقاً لاختصاصها المنصوص علیه فی المادة (٩٣/ سابقاً) من الدستور وبأمكان المدعیة الطعن بعضویة المرشح

كو<sup>٧</sup>مارى عيراق  
داد كاي بالآي ئيتتياحادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٧٣/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

الفائز وفق الطريقة المرسومة بالمادة (٥٢/ اولاً) من الدستور أن شاعت ذلك وتوفرت لديها أسباب الطعن وفق القانون. وبناء عليه قررت المحكمة الاتحادية العليا الحكم برد دعوى المدعية وتحميلها المصاريف واتعاب محاماة لوكيلا المدعى عليهما الأول والثاني مبلغاً قدره مائة الف دينار تصرف لهما وفق القانون وصدر الحكم باتاً وبالاتفاق في ٢١/١١/٢٠١٨.

الرئيس  
مدحت المحمود

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
أكرم طه محمد

العضو  
اكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبندي

العضو  
عبود صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو  
حسين عباس ابو التمن

العضو  
محمد رجب الكبيسي

سارة